NPT/CONF.2015/PC.I/SR.2

Distr.: General
5 September 2012
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الاثنين ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولكوت ..... (أستراليا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.

12-35158X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - **الرئيس:** ذكر أنه وردت إليه طلبات من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب الدولية، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة. وأضاف أنه يعتبر، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في الجلسة الأولى من هذه الدورة، أنها ترغب في الموفقة على هذه الطلبات.

٢ - تقرر ذلك.

٣ - **السيد غروسي** (المراقب عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة تضطلع بدور هام في إنفاذ امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأوضح أن الضمانات، بالإضافة إلى كفالة استخدام المواد النووية جميعها في الأغراض السلمية، تساعد في تعزيز التعاون النووي. وأن الوكالة تعمل حاليا على حل المسائل الرئيسية المعلقة في تنفيذ الضمانات في ثلاث دول. ففي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ أي إجراءات للتحقق منذ عام ٢٠٠٩، ولهذا لا تستطيع أن تصل إلى أي استنتاجات بشأن تنفيذ الضمانات.

٤ - وفي جمهورية إيران الإسلامية، تواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة. إلا أنه ليس بوسع الوكالة، بالنظر إلى عدم تعاون إيران على نحو كاف، بما في ذلك عدم تنفيذها لبروتوكولها الإضافي، أن تقدم أي تأكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، ومن ثم لا يمكنها أن تخلص إلى نتيجة مفادها أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في أنشطة سليمة. وستواصل الوكالة السعي إلى إجراء حوار مع إيران بغية حل المسائل المعلقة جميعها. وحث المدير العام إيران على اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ التام لاتفاق الضمانات والتزاماتها الأخرى، على النحو المطلوب في القرارات الملزمة المتخذة في مجلس محافظي الوكالة وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٥ - أما فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، فقد خلصت الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى نتيجة مؤداها أن من المرجح أن المبنى الذي سبق تدميره في موقع دير الزور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كان مفاعلا نوويا كان ينبغي الإعلان عنه لدى الوكالة. وقد أبلغ مجلس المحافظين كل الدول الأعضاء في الوكالة، ومجلس الأمن، والجمعية العامة بعدم امتثال سوريا لاتفاقها للضمانات. وحث المدير العام سوريا على التعاون التام مع الوكالة فيما يتصل بهذه المسائل وغيرها من القضايا التي لم يتسن حلها بعد.

٦ - ومضى يقول إنه في حين أن ست دول أخرى أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة فإن ١٤ دولة لم تفعل ذلك حتى الآن. ولهذا ليس بوسع الوكالة أن تصل إلى أي استنتاجات بشأن الضمانات التي تنفذها هذه الدول. وتحث الوكالة جميع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة على إبرام اتفاقات ضمانات شاملة بأسرع ما يمكن. وتشجع الوكالة أيضا جميع الدول التي لديها بروتوكولات للكميات الصغيرة على تعديل هذه البروتوكولات أو على إلغائها، حسب الاقتضاء. وحتى الآن، قبلت ٥٣ دولة بالنص المنقح الموحد لبروتوكولات الكميات الصغيرة.

٧ - وأضاف أن ١٧ دولة أخرى اعتمدت بروتوكولا إضافيا وبهذا وصل المجموع إلى ١١٥ دولة. وأن البروتوكولات الإضافية أساسية الأهمية لتزويد الوكالة بتأكيدات موثوقة بأن المواد النووية المعلنة لا تحول بعيدا عن

الاستعمالات السلمية، وكذلك بأن دولة ما ليست لديها مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وتشجع الوكالة الدول جميعها على تنفيذ البروتوكولات الإضافية بأسرع ما يمكن.

٨ - وأردف يقول إن الوكالة كثفت جهودها لزيادة تطوير ما يسمى ''مفهوم مستوى الدولة''، الذي هو نهج يقضي بمراعاة الدولة وأنشطتها وقدراتها النووية ككل في تخطيط وإجراء وتقييم أنشطة الضمانات. والتكنولوجيا مكوّن حاسم الأهمية في أعمال الوكالة فيما يتصل بالضمانات. ولقد أُحرز تقدم هام في المشروع المعنون ''تعزيز قدرات الخدمات التحليلية للضمانات''، وهو مشروع أساسي الأهمية لصون وتعزيز قدرة الوكالة على توفير تحليل مستقل حسن التوقيت للمواد النووية والعينات البيئية. وبدأ تشغيل ملحق المختبر النظيف في سيبرشدورف، النمسا، في عام ٢٠١١، وبدأ العمل فيما يتعلق بمختبر جديد للمواد النووية. والوكالة ممتنة للدول التي قدمت مساهمات طوعية خارجة عن الميزانية للمشروع، وتشجع الدول الأخرى على المساهمة.

٩ - وذكر أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية طلبا إلى الوكالة، عقب المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ الذي شجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على وضع جميع المواد الانشطارية التي صنفتها على أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية تحت إشراف الوكالة أو أي نظام دولي ذي صلة للتحقق، المساعدة في إجراء تحقق مستقل من تنفيذ اتفاقهما الثنائي بشأن إدارة البلوتونيوم المصنّف على أنه لم يعد لازما لأغراض الدفاع والتخلص منه. ولا تزال الأعمال المتعلقة بإعداد مشروع اتفاق ثلاثي للتحقق جارية. والوكالة على استعداد للتعاون في زيادة الثقة، وتحسين الشفافية، وإيجاد قدرات ذات كفاءة على التحقق فيما يتعلق بترع السلاح النووي.

١٠ - ورحب بدورة المؤتمرات التي أطلقتها المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا بوصفها إضافة هامة لعملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار. وذكر أن المدير العام للوكالة قام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، علاوة على ذلك، بعقد منتدى في فيينا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكانت المناقشة الحيوية في هذا الشأن دليلا آخر على استمرار أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تطور الأمن الدولي على صعيد المناطق. وأوضح المشتركون أنهم يتوقعون من الوكالة مواصلة الاضطلاع بدور هام في هذه العملية في المستقبل.

١١ - وأشار إلى أن الطاقة النووية ما برحت خيارا هاما للعديد من البلدان. وأفاد أنه في حين أن من المتوقع أن يؤدي حادث فوكوشيما داييشي إلى إبطاء النمو في الطاقة النووية فليس من المنتظر أن يتسبب في وقف هذا النمو. والواقع أنه ما فتئ هناك طلب عالمي متزايد على الطاقة، فضلا عن وجود شواغل بشأن تغير المناخ، وتقلب أسعار الوقود الأحفوري، وأمن إمدادات الطاقة. ومن المتوقع أن يحدث معظم النمو في البلدان التي توجد لديها محطات عاملة للطاقة النووية، وستكون آسيا المركز الرئيسي للتوسع. وقال إن إضافة الطاقة النووية أو عدم إضافتها إلى مزيج الطاقات قرار سيادي لأي بلد. ويمكن أن تعتمد البلدان التي تختار الطاقة النووية على المساعدة المقدمة من الوكالة في الأخذ بها على نحو يقوم على المعرفة والربحية والسلامة والأمن. وستنهض الوكالة في عام ٢٠١٢ بتعزيز تركيزها على دعم تنمية الهياكل الأساسية الوطنية في الدول الأعضاء بخطط قوية لبدء استعمال الطاقة النووية.

١٢ - واستجابة لحادث فوكوشيما داييشي، اعتمدت الدول الأعضاء في الوكالة خطة عمل شاملة للأمان النووي وبدأت في تنفيذها. وما فتئت الوكالة تساعد الأعضاء فيها على جعل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق

المتصلة بها أكثر أمنا. وأعرب زعماء العالم في اجتماع قمة سول للأمن النووي عام ٢٠١٢ عن تجديد دعمهم لجهود الوكالة. وذكّر المدير العام للوكالة المشتركين في القمة أيضا بأن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لم يدخل بعد حيز النفاذ، على الرغم من اعتماده في عام ٢٠٠٥. وسيحدث نفاذ هذا التعديل، الذي سيوسع نطاق تغطية الاتفاقية ليشمل حماية المرافق النووية من أعمال الإرهاب، فرقا هاما في الأمن النووي العالمي. ومن الجلي من التقارير المستمرة عن حوادث الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة أنه لا يمكن أن تشعر الدول بالرضا عن الذات فيما يتصل بالأمن النووي. وستواصل الوكالة، بصفتها المنظمة الدولية الوحيدة التي تتوفر لها الصلاحية التقنية والولاية ذات الصلة، العمل مع الدول الأعضاء فيها لتعزيز الأمن على الصعيد العالمي.

١٣ - وأردف قائلا إن التعاون التقني ما برح طيلة ما يزيد على ٥٠ عاما آلية أساسية لتنفيذ مهمة الوكالة المعنونة ''الذرة من أجل السلام''. ولقد تطور برنامج الوكالة للتعاون التقني وأصبح شراكة مع الدول الأعضاء تقوم على تشاطر المعرفة والخبرة الفنية لتعزيز النمو المستدام والأمن البشري. وتقدم الوكالة، في الوقت الراهن، الدعم التقني لما يبلغ ١٢٣ بلدا في ٣٠ ميدانا من ميادين النشاط. ويتولى البرنامج، في ضوء الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء، تلبية الاحتياجات في مجالات الصحة البشرية، ودعم الزراعة والتنمية الريفية، وتحسين إدارة الموارد المائية، ومواجهة التحديات البيئية، والمساعدة في تنمية الطاقة المستدامة.

١٤ - وذكر أن الصحة البشرية كانت أكبر مكوّن في البرنامج في عام ٢٠١١، تليها الأغذية والزراعة. وأوضح أن التعاون التقني ركز، في آسيا والمحيط الهادئ، على الأمان النووي، يليه إنتاج النظائر المشعة وتكنولوجيا الإشعاع. وفي أوروبا، استأثرت دورة الوقود النووي بأكبر نصيب من ميزانية التعاون التقني، يليها الأمان النووي، في حين كانت الصحة البشرية يليها الأمان النووي في أمريكا اللاتينية مجالي التركيز الأساسيين. وفي عام ٢٠١٢، وبالنظر إلى أهمية مؤتمر ريو+٢٠، أصبحت مسائل التنمية المستدامة في صدارة جدول أعمال التنمية. وبلغت ميزانية التعاون التقني في عام ٢٠١١ حوالي ١٠٥ ملايين يورو. ووسعت المساهمات الخارجة عن الميزانية المقدمة عن طريق ''مبادرة الاستخدامات السلمية'' كثيرا قدرة الوكالة على الاضطلاع بأعمالها في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وأمكن، منذ إطلاق المبادرة، توفير ما يزيد على ٢٢ مليون يورو عن طريقها لدعم الأنشطة، وجرى التشجيع على تقديم المزيد من المساهمات.

١٥ - ولا يزال للتطبيقات النووية في مجالي الأغذية والزراعة أثرها في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وسيركز المنتدى العلمي السنوي للوكالة في عام ٢٠١٢ على التطبيقات النووية في مجال الأغذية، ولا سيما إنتاج الأغذية وحمايتها وسلامتها. وبلغ السرطان أبعادا وبائية في البلدان النامية. وتساعد الوكالة، عن طريق برنامجها للعمل من أجل علاج السرطان وبالاشتراك مع شركاء عالميين من بينهم منظمة الصحة العالمية، الدول الأعضاء في وضع برامج شاملة لمكافحة السرطان. ولقد استفادت حتى الآن ٣٨ دولة من الدول المنخفضة إلى المتوسطة الدخل من الخدمات المقدمة في هذا المجال. وتضطلع الوكالة أيضا بدور هام في تيسير إنتاج نظائر مشعة طبية هامة.

١٦ - ومضى يقول إن الوكالة تساعد البلدان في تخفيف آثار تحمض المحيطات والتكيف معه، وأن تحمض المحيطات هذا يشكل بالإضافة إلى تغير المناخ أحد الشواغل لدى العديد من البلدان. وأضاف أن المختبرات البيئية التابعة للوكالة تساعد أيضا الدول في تقدير مواردها المائية ووضع

سياسات لكفالة التخصيص الأرشد لموارد المياه السطحية والجوفية، ومنع النزاعات التي قد تنشأ فيما يتعلق باستخدام المياه.

١٧ - وأضاف أنه حدث عدد من التطورات الهامة منذ المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ في مجال ضمان الإمدادات بالوقود النووي، بما في ذلك إنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب تمتلكه الوكالة وتتولى تشغيله، والموافقة على اقتراح بإنشاء آلية لضمان الإمدادات بالوقود النووي قدمته المملكة المتحدة، وشاركت في تقديمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - **السيد فورونتسكي** (بيلاروس): ذكر أن بيلاروس كانت من بين أولى البلدان التي نبذت طواعية ودون شروط امتلاك الأسلحة النووية. وفي حين أن حكومته ترحب بتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة)، ينبغي أن تتوخى التدابير المقبلة لتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية تدمير الرؤوس النووية العتيقة ووسائل إيصالها، والتزامات بوقف استحداث المزيد من الأنماط الجديدة من الأسلحة النووية.

١٩ - وأضاف أن عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف هامة للسلام والأمن، ويلزم البدء فيها من جديد. وأن مؤتمر نزع السلاح في جنيف ينهض الآن بالأعمال التحضيرية للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن هذه المعاهدة ستسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. كما يلزم تصديق دولتين أخريين من دول المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالالتزام الدولي القانوني الشامل للجميع هو وحده الذي يمكن أن يشكل عائقا لتجريب الأسلحة النووية عبر العالم.

٢٠ - وأردف يقول أن خطر وقوع المواد والتكنولوجيات النووية في أيدي الإرهابيين من أكبر المخاطر التي تتهدد الأمن الدولي. وتضطلع الوكالة بدور هام في تعزيز نظام عدم الانتشار، ويلزم تقوية نظامها للضمانات. ومن شأن الانضمام العالمي إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي أن يزيد من تخفيض المخاطر. ويضطلع نظام مراقبة الصادرات الذي ينهض بتنفيذه الآن مجموعة الموردين النوويين ولجنة سانغر بدور أساسي أيضا. ويجب أن يكون لجميع المؤسسات المذكورة وجود أكبر في نظام عدم الانتشار.

٢١ - ومن شأن ضمانات الأمن الملزمة قانونا المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تشجع على المزيد من الثقة، وأن تعزز نظام عدم الانتشار، وأن تحقق عالمية المعاهدة. وقد زادت التحفظات الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) من الهيبة التي تحيط بالأسلحة النووية. وحان الوقت لإبرام اتفاقية عالمية ملزمة قانونا وتوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن لا لبس فيها. وتؤيد بيلاروس إنشاء فريق عامل في إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذه الاتفاقية.

٢٢ - وذكر أن بيلاروس ترحب في هذا السياق بالبيان المقدم من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، الذي يؤكد من جديد أن ضمانات الأمن الثلاثية الواردة في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ ستظل سارية بعد تاريخ انتهاء العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١). والإجراء ٨ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام التام للالتزامات التي تضطلع بها حاليا فيما

يتعلق بضمانات الأمن المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وليس من الواضح حتى الآن سبب تجاهل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها ولجوئها إلى الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول التي اختارت لنفسها مركز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٢٣ - ومن بين أهم أهداف نظام عدم الانتشار صون استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية التي يتعاظم عددها وكذلك عدد البلدان المهتمة باستحداث هذه التكنولوجيات. وتتوفر لدى الوكالة جميع الأدوات اللازمة لإتاحة إمكانية الوصول المتكافئ إلى مزايا الطاقة النووية لكل البلدان المهتمة.

٢٤ - ومضى يقول إن من الأهمية الحاسمة تعزيز عالمية المعاهدة. وأن بيلاروس لا تزال تشعر بالقلق لأن بعض الدول تقوم بتشغيل مرافق نووية لا تشملها الضمانات خارج نظام المعاهدة. وسيؤدي الإنشاء الناجح لمناطق خالية من الأسلحة النووية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار، وسيسهم في نزع السلاح النووي. ويتسم إنشاء واحدة من هذه المناطق في الشرق الأوسط بالأهمية للأمن الإقليمي والأمن الدولي على حد سواء. ويقتضي وجود منطقة خالية بالفعل من الأسلحة النووية في وسط آسيا توقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها على البروتوكول ذي الصلة.

٢٥ - **السيد باير** (تركيا): ذكر أن تركيا تؤيد تمتع جميع الدول التي تمتثل لالتزاماتها الدولية بمزايا الطاقة النووية إلى أكبر حد ممكن. ويجب ألا تعوق التدابير المتخذة على الصعيد الجماعي، بأي حال من الأحوال، التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية للأغراض السلمية. وفي حين أن تدابير عدم الانتشار تركز على كفالة أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة على الصعيد العالمي، من الأهمية بالمثل ضمان التمتع بالمزايا التي تتيحها هذه المواد وتطبيقاتها ذات الصلة. فهذه المزايا حاسمة الأهمية لبلدان، مثل تركيا، تحتاج إلى إدماج الطاقة النووية في خليطها من إمدادات الطاقة لتلبية الطلب المحلي المتعاظم.

٢٦ - ومضى يقول إنه على الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية، فإن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح ما زال قائما. وأعلن أن حكومته تشجع على الاستئناف الفوري للأعمال الموضوعية في المؤتمر. وثمة حاجة ماسة لوضع برنامج عمل يوافق عليه الجميع، ويمهد السبيل لإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وييسر التقدم في مجالات أخرى. وأضاف إلى التحديات التي يواجهها المؤتمر ليست وليدة صعوبات إجرائية أو ديناميات داخلية، وإنما هي بالأحرى انعكاس لعدد من المختنقات على مستويات مختلفة ولكن مترابطة. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج واسع النطاق وتدريجي، وعدم صرف الانتباه عن المسائل الموضوعية بإدخال نقاط إضافية خلافية في المداولات. ويمكن أن يفضي استئناف الأعمال الموضوعية للمؤتمر إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح. ومن المهم، لبلوغ هذه الغاية، السعي إلى تحقيق المزيد من الثقة والفهم المتبادلين في المؤتمر، مع عدم غض النظر عن التطورات الخارجية المحتملة.

٢٧ - وتتضمن المقاييس الممكنة لاستدامة معاهدة عدم الانتشار على الأجل الطويل تحقيق عالمية المعاهدة، وتعزيز نظام ضمانات الوكالة، وتقوية نظام مراقبة الصادرات، والنفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واستئناف المفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتسوية السلمية للحالات المثيرة للنزاع عن طريق الحوار والدبلوماسية. ومن الأهمية الأساسية أيضا إجراء تخفيض عام في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، وفقا

للمادة السادسة، وبطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

٢٨ - وأشار إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يثير المزيد من القلق في سياق الإرهاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل يقظا إزاء خطر امتلاك الإرهابيين لهذه الأسلحة. ومن الأساسي أيضا الإقرار بأهمية كفالة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الوكالة في هذا الصدد.

٢٩ - وتتمثل أولوية أساسية أخرى في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلح الدمار الشامل يمكن التحقق منها بالفعل حيثما أمكن. ومن الأهمية الفائقة، بالنظر إلى الحالة المتفجرة الحاصلة في الشرق الأوسط، التوصل إلى تفاهم إقليمي مشترك بشأن إنشاء واحدة من هذه المناطق في هذه المنطقة وسيكون مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي سيعقد في هذا الشأن خطوة أولية في عملية طويلة يتوقف نجاحها على المشاركة السياسية الحقيقية من جانب جميع الدول الواقعة في الشرق الأوسط منذ البداية.

٣٠ - **السيد لاغنر** (سويسرا): ذكر أن من الأهمية الأساسية المحافظة على الزخم الذي تولد عن اعتماد خطة العمل في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠. وينبغي النظر إلى خطة العمل لا على أنها غاية في حد ذاتها، وإنما على أنها وسيلة لتحقيق التنفيذ التام للالتزامات المضطلع بها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ومن ثم لتعزيز موثوقيتها. وعلاوة على ذلك، قدمت الوثيقة النهائية المعتمدة عام ٢٠١٠ جوانب جديدة، منها الجانب الإنساني لنزع السلاح النووي، الذي سيمثل أولوية لسويسرا في السنوات القادمة.

٣١ - وينبغي أن تقيّم الدول الأطراف التطورات الحاصلة منذ اعتماد خطة العمل، وأن تحدد المجالات التي لا يزال يلزم إحراز تقدم فيها. وأعلن أن سويسرا تؤيد، بغية بلوغ هذه الغاية، إجراء دراسة لرصد تنفيذ خطة العمل، على أن تقدم النتائج التي ستخلص إليها في اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى.

٣٢ - وأضاف أن الالتزام بنزع السلاح النووي كان عنصرا رئيسيا في الحل التوفيقي الذي أدى إلى اعتماد المعاهدة. ومع ذلك، وبعد مضي عقدين من الزمان على نهاية الحرب الباردة، لا يزال الردع النووي راسخا بقوة في نظريات الأمن التي تأخذ بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تتبع هذه الدول كافة برامج لتحديث ترساناتها النووية. ويجب، بغية ضمان البقاء الطويل الأجل للمعاهدة، أن تكثف الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو هام جهودها لتحقيق هدف نزع السلاح. وذكر أن استمرار الجمود الذي يؤثر على أجهزة المنظمة لنزع السلاح يزيد من تعقد إمكانية إحراز تقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف، ولهذا فإنه يطلب إلى جميع الدول أن تستثمر في الجهود المبذولة حاليا للتغلب على هذه العقبات.

٣٣ - ومضى يقول إن ثمة تحديا آخر يكتنف تنفيذ المعاهدة هو عدم التصدي الفعال لحالات الانتشار النووي في عدد من الدول الأطراف. وأن حكومته تطلب إلى الدول المعنية احترام التزاماتها. وثمة صلة بين التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وفي عدم الانتشار. وأن حدوث قدر أهم من التقدم بشأن نزع السلاح قد يساعد في تعزيز القبول الأوسع بالضمانات الملزمة بفعالية أكبر.

٣٤ - وصرح في ختام كلمته أن من الضروري، في ضوء الحادث المؤسف الذي وقع في فوكوشيما، إيلاء اهتمام أكبر لمسائل الأمان النووي في المستقبل. وشجع الدول الأطراف على أن تنفذ دون إبطاء خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي التي اعتمدتها الوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأضاف أن

حكومته لا تزال، مع ذلك، مقتنعة بأنه يتعين الاضطلاع بالمزيد من التعهدات الملزمة في مجال الأمان النووي.

٣٥ - **السيد سيمون – ميشيل** (فرنسا): ذكر أنه على الرغم من أن خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ كان يمكن أن تكون أكثر طموحا بشأن موضوع الانسحاب من المعاهدة ومسألة امتثال الدول لالتزاماتها الدولية، فإن حكومته تسلم بأن النص كان نتيجة لحل توفيقي دقيق، وتطلب إلى جميع الأطراف تنفيذه بطريقة متوازنة.

٣٦ - وأعلن أن فرنسا حققت الهدف المحدد في عام ٢٠٠٨ والرامي إلى تخفيض القذائف والرؤوس النووية التي تشكل العنصر المحمول جوا في قوات الردع الفرنسية. وأن حكومته استطاعت أن تخفض على امتداد ١٥ سنة ما يصل في مجموعه إلى نصف عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها والتي يقل عددها الآن عن ٣٠٠. وبهذا أبدت فرنسا التزامها الذي لا لبس فيه بنزع السلاح. كما أنها فككت، علاوة على ذلك، قذائف الأرض – أرض التي تمتلكها، وموقع التجارب النووية، ومرافق إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

٣٧ - ومضى يقول إن فرنسا دعت، في تموز/يوليه ٢٠١١، الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى حضور اجتماع في باريس لمتابعة المؤتمر الاستعراضي كي تناقش فيه في المقام الأول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد أعربت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن عزمها على مواصلة اتخاذ خطوات إيجابية للامتثال لالتزاماتها بموجب الركائز الثلاث للمعاهدة. وتساعد هذه العملية بدورها على تحسين الشفافية والثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإزاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٣٨ - وأضاف أن فرنسا قد انتهت من المناقشات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ بروتوكول لمعاهدة بانكوك التي تقضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، عقب ثلاث جولات من المحادثات في جنيف ونيويورك وبالي. ويؤمل التوقيع على البروتوكول دون إبطاء. ورحب بتصديق إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بصفتها واحدا من البلدان المدرجة في المرفق ٢ لهذه المعاهدة، وطلب إلى كل الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو حذوها.

٣٩ - **السيد برينان** (أيرلندا): قال إن أيرلندا ما فتئت، منذ أن أصبحت أول دولة توقع على معاهدة عدم الانتشار، تلتزم بتحقيق النجاح في الركائز الثلاث للمعاهدة جميعها. بيد أن النجاح الذي تحقق فيما يتعلق بأهداف عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة يفوق ذلك المحرز فيما يتصل بركيزة نزع السلاح النووي. وأشار إلى أن نزع السلاح النووي يجب أن يكون إحدى الأولويات وإلى أن الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ والواردة في وثيقة اختتام المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ لا تزال سارية كما كانت عليه عام ٢٠٠٠. ويجب، كي يتسنى تحقيق النجاح في عام ٢٠١٥، أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية بناء الثقة في أنها تنفذ تدابير لتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة، عن طريق جملة أمور منها تقديم تقارير دورية.

٤٠ - وأردف يقول إن مما يدعو إلى عميق القلق أنه بعد مضي ما يزيد على ١٥ عاما على فتح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد. وحث بصفة خاصة دول المرفق ٢، التي يلزم تصديقها على المعاهدة كي تصبح نافذة، على أن تفعل ذلك. وأضاف أن مما يدعو إلى عميق الأسف أنه لا يزال يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يدرج في برنامج عمله إجراء مفاوضات بشأن

إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وحث الدول الثلاث التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك.

٤١ - وذكر أن بلده يسره أنه اضطلع بدور في التوسط للتوصل إلى اتفاق عام ٢٠١٠ بشأن نص عن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32/(Part.1)، المرفق). ويوجد الآن قدر معقول من الفهم لما هو لازم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأوضح أن قرار عام ١٩٩٥ يشتمل على معظم العناصر الأساسية المطلوبة. وثمة حاجة إلى توفر الإرادة السياسية والقيادة السياسية على صعيد المنطقة وخارجها على حد سواء.

٤٢ - ويجب أن تضع الدورة الاستعراضية عام ٢٠١٥ مجموعة جديدة من الاتفاقات الطموحة التي تدعمها معايير محددة يمكن قياسها.

٤٣ - **السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاسو): ذكر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها البلدان الراغبة في التمتع بحقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تحتاج في ضوء أزمة الثقة فيما يتعلق بترع السلاح النووي إلى المزيد من الضمانات. وفي حين أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مطلوب إليها أن تقدم ضمانات إلى المجتمع الدولي وأن تجري برامجها بشفافية، فإن المسؤولية في هذا الشأن مسؤولية مشتركة، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تفي بالتزاماتها كاملة. ويجب لكي تضطلع الوكالة بمهمتها أن تكون هناك ثقة. ويجب على الجميع أن يتعاونوا، ولا سيما الدول التي لديها برامج نووية.

٤٤ - وينبغي النظر إلى مسائل تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، ونفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أنها مهام عاجلة. وتشارك أفريقيا بنشاط في هذه المهام، ولا سيما فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، عن طريق معاهدة بليندابا التي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٩.

٤٥ - **السيد يولبيانوف** (الاتحاد الروسي): ذكر أن تعزيز معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار في مجموعه واحد من أعلى أهداف سياسة حكومته الخارجية. فالمعاهدة هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي الدولي، وتشكل إطارا لشبكة فعالة من الآليات للحد من انتشار الأسلحة النووية والمواد النووية الحساسة.

٤٦ - ومضى يقول إن اتفاق ''ستارت الجديد'' المبرم عام ٢٠١١، يحسن الأمن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ويمثل انتصارا للمجتمع العالمي بأسره. وثمة حاجة ماسة، في ضوء خطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وظهور شبكات سرية للانتشار، إلى إجراء تعزيز شامل لنظام عدم الانتشار. ويتسم تحقيق التعاون الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بقدر مماثل من التعقد، ولكنه سيساعد على الحد من خطر انتشار التكنولوجيات الحساسة عبر العالم، مع الاحترام الدقيق لحقوق الدول الأطراف. ويلزم التوصل على سبيل الاستعجال إلى حلول دبلوماسية للتصدي للتحديات الإقليمية التي تعترض سبيل نظام عدم الانتشار النووي.

٤٧ - ومضى يقول إنه ينبغي التصدي للتحديات المعاصرة لهذا النظام على أساس المعاهدة، وعدم انتهاك أحكامها، والامتثال الدقيق للقانون الدولي. ولا يزال يتعين عمل الكثير لكفالة احترام الالتزامات المضطلع بها بموجب المعاهدة، وهذا يقتضي اتخاذ قرارات صعبة في أثناء المفاوضات.

٤٨ - وأعلن أن حكومته تؤيد توسيع نطاق التغطية التي توفرها المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأوضح أن

الاتحاد الروسي صدق في عام ٢٠١١ على البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وأن التوقيع على معاهدة بانكوك قد أصبح أقرب من ذي قبل عن طريق إجراء مفاوضات مكثفة. والأمل معقود على إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة في المؤتمر المخطط عقده عام ٢٠١٢.

٤٩ - وأضاف أن عملية الاستعراض تتيح فرصة لتوجيه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن وحدة الدول الأطراف فيما يتعلق بدعم المعاهدة واستعدادها للوفاء بالتزاماتها؛ وأن هذا يتطلب تعاونا رفيع المستوى فيما بين المشاركين في المؤتمر.

٥٠ - **السيدة هيغي** (نيوزيلندا): ذكرت أنه يجب، بغية تجنب خيبة الأمل الناشئة عن عدم الوفاء بالالتزامات والتوقعات، أن تنفذ كل الدول الأطراف جميع عناصر خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، عبر الركائز الثلاث للمعاهدة كافة.

٥١ - ومضت تقول إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط مسألة تثير عظيم القلق في المنطقة وخارجها. وأن حكومتها تؤيد تمام التأييد المهمة الصعبة المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وسيوفر عقد مؤتمر ناجح عن الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ إسهاما هاما في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

٥٢ - ويلزم، بغية تجنب الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على نشوب حرب نووية، كفالة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. فنزع السلاح وعدم الانتشار النوويان يعزز كل منهما الآخر. وفي حين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسية الأهمية فيما يتصل بعدم الانتشار، تضطلع الدول جميعها بمسؤولية عن الامتثال لالتزاماتها، والعمل مجتمعة على مساءلة أي دولة طرف لا تفي بالتزاماتها.

٥٣ - **السيد فان دن إيسل** (هولندا): قال إن حكومته ترحب بنفاذ اتفاق ستارت الجديد مؤخرا، وتشجع الدولتين كلتيهما على العمل بغية إجراء المزيد من التخفيضات الشاملة في كل فئات ترسانتيهما النوويتين.

٥٤ - وأضاف أن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية دورا تضطلع به في زيادة جوانب الشفافية، وبقاء الأثر، وإمكانية التحقق، الأساسية الأهمية لنزع السلاح المستدام. وأن هولندا والبلدان الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح اقترحت مشروع شكل موحد للإبلاغ عن نزع السلاح النووي.

٥٥ - وأعرب عن قلق هولندا الشديد إزاء استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وعدم تنفيذ الإجراءات ٥ و ٧ و ١٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. وقال إن مشروعية مؤتمر نزع السلاح تتعرض للخطر.

٥٦ - وصرح بأن هولندا ملتزمة بتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز نفاذها المبكر، عملا بالإجراء ١٣. وينبغي دراسة إمكانية توسيع نطاق الاستخدام المدني لنظام الرصد الدولي في غرضي الإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ.

٥٧ - ويجب أن تستعيد جمهورية إيران الإسلامية الثقة الدولية في الطبيعة السلمية لأنشطتها النووية، وأن تفي بالتزاماتها الدولية. ويلزم توخي الشفافية بشأن كامل نطاق البرنامج، وخصوصا أبعاده العسكرية الممكنة.

٥٨ - وأعلن أن هولندا تدين بقوة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بإطلاق قذائف في انتهاك جلي لالتزاماتها الدولية. وأضاف أن هذا البلد اتخذ إجراءات شتى تشكل مصدرا لبالغ القلق. وأنه يحثه على العودة إلى محادثات

الأطراف الستة، وقبول ضمانات الوكالة فيما يتصل بجميع مرافقه النووية.

٥٩ - وأردف يقول إن من الأهداف الأساسية لسياسة حكومته الخارجية بذل كل جهد ممكن للتأكد من عدم حصول الإرهابيين على الإطلاق على مواد نووية. وأن هولندا ملتزمة كل الالتزام بتنفيذ خطة العمل وبيان قمة واشنطون للأمن النووي، وقمة سول للأمن النووي، وأنه يشرفها أن تستضيف القمة القادمة في عام ٢٠١٤. وأن هولندا صدقت على التعديل المتعلق باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٦٠ - وأضاف في ختام كلمته أن هولندا تعمل من أجل القضاء على استخدام أهداف اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج النظائر الطبية، وأنها تعهدت في قمة سول بإنهاء هذه العملية في عام ٢٠١٥. وصرح بأن هولندا التي تنتج ٤٠ في المائة من النظائر الطبية على الصعيد العالمي تعمل مع بلدان أخرى لضمان الإمدادات في العالم. وأنها توفر لغانا جهازا للتسارع بالإضافة إلى التدريب ذي الصلة.

٦١ - **السيدة آدمسون** (المملكة المتحدة): ذكرت أن المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ مثّل نجاحا رئيسيا للتعددية، واتسم بالتزام جلي اضطلعت به الدول الأطراف البالغ عددها ١٨٩ دولة جميعها بالصفقة الكبيرة التي توفرها المعاهدة وركائزها الثلاث. وأن خطة العمل تشكل خطوة رئيسية إلى الأمام.

٦٢ - وأضافت أن المعاهدة تعرضت، مع ذلك، في السنوات الأخيرة لضغط لم يسبق له مثيل، نتيجة للمطامح النووية لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخطر حصول الإرهابيين على مواد نووية، والنهضة العالمية في الطاقة النووية المدنية التي يمكن أن تؤدي إلى نشر التكنولوجيا الحساسة، واندثار توافق الآراء الدولي الذي كان يدعم المعاهدة بسبب الأولويات المتنافسة للدول الأطراف. والمعاهدة أهم من أن يُسمح لها بالانهيار. ويجب تعزيزها في ركائزها الثلاث في دورة الاستعراض الحالية.

٦٣ - وأردفت تقول إن بلدها ملتزم تمام الالتزام بالتوصل إلى عالم يخلو من الأسلحة النووية، وأن له سجلا قويا في الوفاء بالتزاماته في ميدان نزع السلاح بموجب المعاهدة. إلا أنه إذا ظلت هناك في الوقت ذاته ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية، وإذا استمر خطر الانتشار النووي فلن يوفر الضمان اللازم للأمن الوطني إلا القدرة النووية الموثوقة. ولهذا يلتزم بلدها بالمحافظة على حد أدنى من الردع النووي الوطني، والمضي صوب تجديد برنامج ترايدنت وبرنامج استبدال الغواصات.

٦٤ - واتخذت المملكة المتحدة تدابير هامة لبناء الثقة، بما فيها الإعلان لأول مرة عن الحجم الإجمالي لمخزونها من الرؤوس النووية؛ ونشر أكبر المعلومات تفصيلا في تاريخها عن الأمن والدفاع؛ وتخفيض عدد الرؤوس النووية على متن غواصاتها؛ وتخفيض مخزونها من الأسلحة النووية؛ وتوفير ضمانات سلبية مستكملة. ويجري تخفيض عدد الرؤوس النووية قبل ١٥ سنة من الموعد المحدد.

٦٥ - وأضافت أن بعض الدول الأطراف قد تجد أن من النفاق أن تحتفظ المملكة المتحدة بأسلحتها النووية في الوقت الذي تطلب فيه إلى الدول الأخرى عدم استحداثها. غير أن المملكة لا تصر على سياسة "الانتشار أولا" وإنما تقبل بوجوب إحراز تقدم على مستوى الركائز الثلاث جميعها على نحو متماثل.

٦٦ - وفي حين أن المعاهدة تكفل الحق في التمتع بمزايا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن هذه الحقوق تأتي مقترنة بالتزامات معينة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساءلته القوية لمن تكون لديهم برامج سرية

للأسلحة النووية تقوم على التلاعب بالحقوق التي تنص عليها المعاهدة.

٦٧ - **السيد أيشيموف** (قيرغيزستان): ذكر أن وفده يسره أن الدول الأطراف استطاعت أن تصل إلى حل عاجل للمسائل الإجرائية، مما مكنها من توجيه انتباهها إلى المسائل الموضوعية المتعلقة بتنفيذ المعاهدة، والمتمثلة في المقررين ١ و ٢، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥، وكذلك خطة عمل وتوصيات المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

٦٨ - وتتيح المناطق الخالية من الأسلحة النووية واحدا من أكبر النهج الواعدة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. فهذه المناطق تغطي في الوقت الراهن كامل نصف الكرة الجنوبي وأجزاء من نصف الكرة الشمالي، بما في ذلك أقاليم كانت توجد بها من قبل أسلحة نووية. وأثلج صدر جمهورية قيرغيزستان أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٩. وتتضمن عناصرها المبتكرة أحكاما تقضي ببذل جهود لإصلاح الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة الأسلحة النووية ومطالبة الأطراف بالانضمام إلى بروتوكول الوكالة الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة. وتنظر جمهورية قيرغيزستان إلى الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية على أنهما خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي؛ وتؤيد بقوة جهود الوكالة لتعزيز نظام الضمانات الدولي، بما في ذلك اعتماد البروتوكول الإضافي. كما أنها تؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمجلس الأمن لمواجهة تحديات الانتشار الناجمة عن جهات من غير الدول.

٦٩ - واسترسل قائلا إن تخفيف الآثار البيئية لتعدين اليورانيوم وأنشطة دورة الوقود النووي ذات الصلة مسألة ذات أهمية كبيرة. وأنه يحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها خبرة فنية بتطهير الملوثات المشعة والتخلص منها على النظر في تقديم المساعدة المناسبة. وبالنظر إلى أن مشكلة النفايات المشعة والسمية مشكلة عابرة للحدود بحكم طبيعتها، تعتزم جمهورية قيرغيزستان تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن إشراك المجتمع الدولي في تخفيف التهديدات الإشعاعية في وسط آسيا.

٧٠ - **السيد بترسن** (النرويج): قال إن بلده يعتزم استضافة مؤتمر في أوائل عام ٢٠١٣ لتسليط الضوء على العواقب البشرية للأسلحة النووية، بما في ذلك عدم اتفاق استعمالها مع القانون الإنساني الدولي. وأنه يشجع بقوة على الإبلاغ قدر الإمكان عن تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، بغية بناء الثقة عن طريق المساءلة. وينبغي حل جميع المسائل الإجرائية قبل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥، وينبغي أيضا الاستفادة من اللجنة التحضيرية في زيادة التحضير التقني والموضوعي للمؤتمر.

٧١ - ومضى يقول إنه لا يمكن قبول المعاهدة بشكل جزئي. فلا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا إذا توفرت ثقة كاملة في أنه لا توجد أي إمكانية لحدوث التفاف حول نظام عدم الانتشار. ولا يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل متطلبات عدم الانتشار أكثر صرامة إلا إذا حدث تقدم واضح لا رجعة فيه نحو القضاء على الترسانات النووية القائمة حاليا، مع تيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٧٢ - وينبغي أن يكون اتفاق ''ستارت'' الجديد الخطوة الأولى في عملية أكثر كثافة لنزع السلاح. ويجب أن يكون مجموع عدد الرؤوس النووية أقل بكثير بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن يستمر تخفيض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، ويجب تعزيز الضمانات الأمنية السلبية. ويجب

تكثيف الجهود الرامية إلى إدامة المناطق الإقليمية الخالية الخالية من الأسلحة النووية؛ ويجب اتخاذ خطوات للاقتراب على نحو أكبر من إنشاء واحدة من هذه المناطق في الشرق الأوسط. ويلزم اتباع نهج مبتكرة، بما في ذلك الاتصال فيما بين المجموعات الإقليمية، والتغلب على عمليات الاستقطاب السابقة، وتعبئة المجتمع المدني.

٧٣ - **الأب المونسنيير مايكل باناك** (المراقب عن الكرسي الرسولي): ذكر أنه يجب التسليم بالصلات بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأن الترابط فيما بينهما وتنفيذهما من بين الأدوات الأساسية لا في الكفاح ضد الإرهاب النووي فحسب وإنما أيضا في إيجاد ثقافة للحياة والسلام. ولا يكفي، من الناحية الأخلاقية، تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية الزائدة عن الحاجة في الوقت الذي يجري فيه تحديث الترسانات النووية واستثمار أموال طائلة في كفالة إنتاجها وصيانتها في المستقبل. ومن شأن هذا أن يضمن بقاء هذه الأسلحة لمدة غير محدودة.

٧٤ - وأردف يقول إن الكرسي الرسولي لا يؤيد الحلول السياسية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية فحسب، وإنما يؤيد أيضا السبل الرامية إلى منع النظر إلى الحرب على أنها وسيلة لحل النزاعات. ويجب على كل الدول أن تنسج وشائج السلام الاقتصادية والسياسية التي تقف حائلا دون كل محاولة للجوء إلى السلاح.

٧٥ - وأوضح أن التهديدات التي تحدق بالأمن تنبع من المواقف والإجراءات المعادية للطبيعة البشرية، ولهذا يجب التصرف في هذا الشأن على الصعيد البشري، أي على الصعيد الثقافي والصعيد الأخلاقي. ويلزم اتخاذ إجراءات وقائية ذات جذور ثقافية واجتماعية عميقة. ويقتضي الأمر وضع برامج تدريبية تنشر ''ثقافة لعدم الانتشار'' في القطاع النووي وفي مجال توعية الجمهور على حد سواء. ويتوقف الأمن لا على الدولة فحسب، وإنما أيضا وفوق كل شيء على إحساس كل شخص بالمسؤولية. وما زلنا منذ زمن طويل نفتقر إلى الإرادة السياسية لإزالة الأسلحة النووية. ويلزم إجراء عملية إعادة تفكير عميقة. ولن يتحقق السلام عن طريق السلبية والانتظار.

٧٦ - **السيد ستاسي** (إكوادور): ذكر أن بلده شارك بنشاط في العملية التحضيرية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي تقضي بأن تكون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومعاهدة تلاتيلولكو مثال لهذه المبادرات على الصعيد العالمي.

٧٧ - ومن سوء الطالع أن الالتزامات المتعددة الأطراف المطلوبة لإقامة عالم يخلو من أسلحة الدمار الشامل لم تتحقق بعد. ومن المؤسف أيضا أنه لم تتخذ أي خطوات جادة متعددة الأطراف لبلوغ نزع السلاح النووي، على الرغم من وجود صلة بين التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الحصول على الأسلحة النووية والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح.

٧٨ - وقال إن دور الوكالة في تيسير التعاون هو الذي سيتيح لأي دولة إمكانية استحداث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهذا حق مكفول بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن التغاضي عن استعمال القوة العسكرية الانفرادية ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية بغية إعاقة ممارستها للحق في أن يكون لها برنامج نووي للأغراض السلمية. ومن المؤسف كذلك أنه لم يكتب بعد النجاح للجهود الرامية إلى تنفيذ صك متعدد الأطراف لتوفير ضمانات أمنية سلبية.

٧٩ - **السيدة تشيمونغكول** (تايلند): ذكرت أنه على الرغم من نجاحات المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ لا تزال

هناك آراء متباينة بشأن عدد من المسائل. ويجب التأكيد على عالمية المعاهدة وتناول الركائز الثلاث بطريقة متكافئة ومتوازنة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء أن تنفذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ على نحو جاد وتام.

٨٠ - وأضافت أن تايلند تتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وتؤيد الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا. ويجب أن تتعاون المناطق الخالية من الأسلحة النووية فيما بينها. ويمكن أن تصبح الاتفاقات بين هذه المناطق والدول الحائزة للأسلحة النووية بمثابة تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وترحب تايلند، بصفتها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والدول الحائزة للأسلحة النووية صوب التوقيع على بروتوكول المعاهدة.

٨١ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد، وذكر أنه على الرغم من إحراز تقدم هام في بلوغ أهداف المعاهدة فيما يتصل بعدم الانتشار فإنه لم يتحقق حتى الآن البعد المتعلق بنزع السلاح النووي. ولهذا فإن نزع السلاح النووي هو الشاغل الرئيسي لائتلاف البرنامج الجديد ولا يمكن بعد الآن أن يقف العالم في صمت إزاء تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ الخطوة الأساسية اللازمة للاضطلاع بالتزام واضح بالقضاء العاجل والنهائي والتام على أسلحتها النووية وقدراتها على صنع الأسلحة النووية.

٨٢ - ومضى يقول إن ائتلاف البرنامج الجديد لا يزال يرفض أي تبرير للاحتفاظ بالأسلحة النووية أو امتلاكها إلى أجل غير محدود. ومن الجلي أن هذا لا يتفق وسلامة واستدامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من الطفرة التي تحققت عن طريق خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي تؤكد فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا التزامها الذي لا لبس فيه بتعجيل خطى التقدم نحو القضاء التام على ترساناتها النووية، لا يزال الخطر الناشئ عن الأسلحة النووية ماثلا وما برحت أهداف المادة السادسة من المعاهدة بعيدة عن التحقق. وأضاف أن استمرار وجود الأسلحة النووية وخطر انتشارها يتنافى والالتزامات التي تضطلع بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة.

٨٣ - وقال إنه يجب تنفيذ المعاهدة تنفيذا تاما. وأن كل مادة تتساوى في كونها ملزمة للدول الأطراف في كل وقت وفي جميع الظروف. ويتوقف نجاح المعاهدة على الأجل الطويل على تحقيق جميع أهدافها. والنهج الانتقائية للتنفيذ تقوض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزز أوجه عدم المساواة القائمة.

٨٤ - وصرح بأن ائتلاف البرنامج الجديد يرحب بتعيين جاكو لايافا، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا، ميسرا لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط الذي سيحضره ممثلون لجميع دول المنطقة، وباختيار فنلندا كي تكون الدولة المضيفة للمؤتمر. وأوضح أيضا أن الميسر سيساعد في تنفيذ خطوات لمتابعة التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ عن الشرق الأوسط، وسيقدم تقريرا إلى المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية.

٨٥ - وحث إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء ودون شروط. وذكر أن ائتلاف البرنامج الجديد يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تلغي انسحابها المعلن من المعاهدة، وعلى أن تنهي برنامجها للأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه.

٨٦ - **السيد مابونغو** (جنوب أفريقيا): ذكر أن المعاهدة تمثل صفقة تاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية

والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تعهدت الأولى بموجبها بالقضاء على أسلحتها النووية على أساس تعهد الثانية في المقابل بعدم السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية.

٨٧ - وأضاف أن الاتفاق على خطة العمل لعام ٢٠١٠، رغم كونه نجاحا رئيسيا، لا يدل على أن الدول الأطراف تشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات السابقة. وأن الدول الأطراف، في معظمها، يساورها شديد القلق إزاء عدم الإحساس بالإلحاحية والجدية اللتين ينبغي بهما تناول هذه التعهدات الرسمية.

٨٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من الإعلانات الإيجابية، لم يحرز تقدم محدد يذكر في مجال نزع السلاح النووي. ولكنه يرحب مع ذلك بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق ''ستارت'' الجديد. وأن خطة العمل لعام ٢٠١٠ تتضمن التزاما بمواصلة العمل لتحقيق تخفيضات أعمق في الترسانات النووية. وعلى الرغم من أن التخفيضات أساسية الأهمية فإنها ليست بديلا لتدابير نزع السلاح النووي الشفافة والتي لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

٨٩ - وأردف يقول إن استحداث فئات جديدة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها دليل واضح على أن البعض تراودهم مطامح في الاحتفاظ بأدوات الدمار هذه إلى أجل غير محدود، بما يتعارض مع الالتزامات القانونية والتعهدات السياسية. وفي حين أن الضمانات الأمنية السلبية عنصر أساسي في المعاهدة، فإن توفيرها ليس هدفا نهائيا في حد ذاته وإنما هو تدبير واقعي ومؤقت وعملي لتعزيز نظام عدم الانتشار والهدف المتمثل في إيجاد عالم يخلو من الأسلحة النووية.

٩٠ - وأشار إلى أن نظام الضمانات المعزز عنصر أساسي الأهمية في الجهود الجماعية لمواجهة الخطر الناشئ عن انتشار الأسلحة النووية، وسيبني الثقة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وذكر أنه على الرغم من الصفة الطوعية للبروتوكول الإضافي فإنه تدبير هام لبناء الثقة، وخصوصا فيما يتصل بالدول ذات البرامج والمرافق النووية المتقدمة. كما أنه لا غنى عنه لتعزيز نظام التحقق التابع للوكالة، ويوفر ضمانات موثوقة بشأن عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

٩١ - ومنذ المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، نفذت أربع دول أطراف اتفاق الضمانات الشاملة، ووقعت خمس دول أطراف على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة.

٩٢ - وصرح بأن جنوب أفريقيا ترحب باحتمال تجدد المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبين مجموعة البلدان الثلاثة في الاتحاد الأوروبي +٣ وجمهورية إيران الإسلامية في اسطنبول في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وينبغي أن يواصل المشتركون التفاوض بحسن نية للتوصل إلى حلول مستدامة وفقا للمعاهدة.

٩٣ - وأوضح أن الطاقة النووية سيكون لها، لأسباب عدة، نصيب أكبر في مزيج الطاقات للبلدان الأفريقية وبلدان أخرى، بالنظر إلى تناقص الموارد الطبيعية، والاحترار العالمي، وتغير المناخ، وعوامل أخرى. ويتعين على الوكالة أن تضطلع بدور متزايد لتعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء. ويتسم العديد من مشاريع الوكالة بالأهمية الاستراتيجية للبلدان النامية، ومن ثم تضطلع هذه المشاريع بدور هادف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيض حدة الفقر في المنطقة. ولهذا، يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة توفر ما يكفي من الموارد للوكالة لأغراض التعاون التقني.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.